

نائبة المبعوث الخاص للأمم المتحدة لسوريا نجاه رشدي

إحاطة إلى مجلس الأمن

21 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

(ترجمة غير رسمية)

السيد الرئيس، (نائب الممثل الدائم، السفير جيمس كريوكي - المملكة المتحدة)

1. يُشرفني أن أقوم بإحاطة مجلس الأمن بالنيابة عن المبعوث الخاص، الذي يتواجد حالياً في سوريا وسيلتقي بمسؤولين سوريين خلال الأيام المقبلة. وكان المبعوث الخاص قد زار أستانا الأسبوع الماضي حيث عقد اجتماعات مع المسؤولين الذين يجتمعون في إطار صيغة أستانا. وقام بعدها بإجراء مجموعة واسعة من الاتصالات رفيعة المستوى في المنطقة.

السيد الرئيس،

2. يجد عدد متزايد من السوريين أنفسهم محاصرين في دوامة لا تهدأ من العنف والمعاناة، ويضطرون إلى الفرار من أماكن اللجوء التي تتعرض الآن للهجوم - سواء داخل بلدهم أو خارج حدوده. ومع انخفاض حجم المساعدات الإنسانية وارتفاع وتيرة الخطابات والأفعال العدائية، يتعرض السوريون بشكل متزايد إلى أوضاع خطيرة وغير قابلة للاستمرار.
3. من الواضح أن الأولوية الفورية في سوريا هي لخفض التصعيد. فسوريا تتعرض لحلقات مستمرة من العنف مرتبطة بالصراع الإقليمي، بالإضافة إلى الصراع المتصاعد داخل حدودها. وهناك مؤشرات على أن هذا العام سيكون الأكثر عنفاً منذ عام 2020، حيث توجد احتمالات لحدوث دمار على نطاق أوسع. ويتطلب هذا الأمر اتخاذ إجراءات حاسمة من كل الأطراف الفاعلة لمنع انزلاق سوريا إلى حرب أوسع نطاقاً.
4. ومرة أخرى، ازدادت الضربات الجوية الإسرائيلية على سوريا بشكل كبير، سواء من حيث الوتيرة أو النطاق. بالأمس فقط، لقي العشرات مصرعهم في ضربة جوية بالقرب من تدمر - وهي على الأرجح الغارة الإسرائيلية الأكثر دموية في سوريا حتى الآن. ونقول إسرائيل إن ضرباتها تستهدف أهدافاً مرتبطة بإيران أو حزب الله أو حركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني. ولكن مرة أخرى، شهدنا سقوط ضحايا في صفوف المدنيين، بما في ذلك نتيجة لضربات واسعة النطاق شنت على

مناطق سكنية في قلب دمشق. كما تعرضت البنى التحتية المدنية للاستهداف، بما في ذلك الجسور والطرق والمعابر الحدودية المدنية والرسمية وغير الرسمية - في بعض الحالات للمرة الثالثة.

5. وقد ترتب على ذلك إعاقة مرور المدنيين الفارين من العنف في لبنان، كما تسبب في حدوث اضطرابات خطيرة في حركة البضائع من الصادرات والواردات الأساسية. التي انخفضت في الوقت الحالي بنسبة 40% إلى 50%. كما أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار البنزين والسلع الأساسية بشكلٍ حاد، الأمر الذي ترك الفئات الأكثر ضعفاً في وضع أكثر صعوبة.
6. وفيما يتعلق بالجولان أيضاً، فإننا نشعر بالقلق إزاء الوضع الهش بسبب الانتهاكات المستمرة لاتفاقية فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. وسوف يطالعكم وكيل الأمين العام لأكروا على مزيد من التفاصيل في إحاطته الشهر المقبل. ولكن دعوني أكرر دعوة الأمين العام للأطراف إلى احترام شروط الاتفاقية ومنع أي تصعيد آخر عبر خط وقف إطلاق النار.
7. كما شهدنا تقارير عن إطلاق صواريخ وضربات بالمسيرات من الأراضي السورية في اتجاه الجولان السوري المحتل. ووفقاً لوسائل الإعلام الرسمية السورية، فإن الدفاعات الجوية السورية قامت أيضاً في بعض الحالات باعتراض صواريخ انطلقت من إسرائيل.
8. وبالتوازي، شنت الولايات المتحدة ضربات ضد ما وصفتها بأنها ميليشيات مدعومة من إيران، رداً على هجمات بمسيرات على قواعدها في شمال شرق سوريا.
9. وفي الوقت ذاته، منذ الإحاطة الأخيرة للمجلس، شهدت منطقة شمال شرق سوريا أكبر تصعيد خلال عام 2024. فبعد الهجوم الإرهابي الذي وقع بالقرب من أنقرة في 23 أكتوبر/تشرين الأول وأسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين، قامت تركيا بشن ضربات داخل سوريا على مدار عدة أيام ضد ما وصفتها بأهداف لحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب. وأسفرت هذه الضربات عن سقوط ضحايا من المدنيين، كما أثرت بشكلٍ كبير على البنية التحتية المدنية الحيوية أو ألحقت أضراراً بها. كما زعمت قوات سوريا الديمقراطية أنها قتلت جنوداً أتراك في هجمات على مواقع تركية في سوريا، مع ورود مزيد من التقارير عن استهداف مناطق مدنية بهجمات صاروخية من قبل قوات سوريا الديمقراطية.
10. لا تزال مستويات العنف مقلقة في العديد من المناطق الأخرى أيضاً: حيث يشهد شمال غرب سوريا ارتفاعاً مقلقاً في الهجمات بالمسيرات والقصف المدفعي الموالي للحكومة، بالإضافة إلى العديد من الهجمات من قبل هيئة تحرير الشام الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن.

كما أسفرت هذه الجولة الجديدة من العنف عن سقوط ضحايا من المدنيين وموجات جديدة من النزوح وإلحاق أضرار بالبنى التحتية المدنية. وفي الجنوب، تشهد درعا حالة مستمرة من عدم الاستقرار.

11. بالإضافة إلى ذلك، تزايدت الهجمات التي تشنها جماعة داعش الإرهابية المدرجة على قوائم مجلس الأمن في منطقة البادية.

12. من الواضح، السيدة الرئيسة، أن هناك حاجة ملحة لوقف إطلاق النار في غزة ولبنان، واحترام سيادة وحدة واستقلال سوريا وسلامة أراضيها وكذلك احترام سيادة كافة الدول في المنطقة. وإلى جانب خفض التصعيد الإقليمي، هناك حاجة ملحة للعمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار على المستوى الوطني في سوريا بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2254، وانتهاج مقاربة تعاونية لمكافحة المجموعات الإرهابية المصنفة من قبل مجلس الأمن. وهنا أكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف لاحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وأود أيضاً أن أدين بشدة جميع الهجمات التي شهدناها، والتي تسببت في إلحاق الضرر بالمدنيين والبنى التحتية المدنية.

السيد الرئيس،

13. تُشير تقارير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن أكثر من نصف مليون شخص فروا من الضربات الجوية الإسرائيلية في لبنان وعبروا إلى سوريا منذ أواخر سبتمبر/أيلول، ولا يزال هناك تدفق مستمر للحركة. ويُشكل السوريون نحو 63% من هؤلاء النازحين، ومعظمهم من النساء والأطفال. ونُكرر أملنا في أن تعي جميع الأطراف الفاعلة أن هذه لحظة حاسمة للعمل بمسؤولية وبشكل بناء لمعالجة المخاوف المتعلقة بالحماية وسبل العيش.

14. فيما يتعلق بالحماية: يجب حماية كافة السوريين أينما كانوا - أولئك الذين بقوا في الخارج، وأولئك الذين عادوا مؤخراً في ظروف سيئة على الأغلب، وأولئك الذين بقوا داخل سوريا طوال فترة الصراع. ونكرر، مرة أخرى، ما أعرب عنه المفوض السامي غراندي من تقديره للحكومة السورية لإبقاء الحدود مفتوحة للجميع وتبسيط الإجراءات، والسماح للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتواجد على الحدود. كما يجب أيضاً على جميع السلطات وسلطات الأمر الواقع في جميع أنحاء سوريا - ضمان سلامة وأمن جميع الوافدين من لبنان، سواء عند العبور، وبعد ذلك أثناء تنقلهم في جميع أنحاء سوريا. ونأمل أن نرى تقدماً في معالجة

مجموعة من المخاوف المتصلة بالحماية. كلما تمكنت الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى من التواجد وممارسة عملها على الأرض، كلما عزز ذلك من الثقة.

15. وفيما يتعلق بسبل العيش، دعونا نتذكر: حتى قبل التدفق الأخير لنصف مليون شخص،

كان 16.7 مليون سوري في حاجة بالفعل إلى المساعدة الإنسانية - وهو أعلى رقم سُجل منذ بدء الصراع. وأود أن أشكر جميع الجهات المانحة التي قدمت الدعم، وأن أؤكد على أن الجهات المانحة يجب أن تقدم المزيد - سواء للنداء الإنساني العاجل أو لأنشطة التعافي المبكر، في جميع مناطق سوريا. وكلا النهجين ضروريان ويدعم كل منهما الآخر: أحدهما ليس بديلاً عن الآخر. وهنا اسمحو لي أن أشير أيضاً إلى أن الأمم المتحدة وشركائها أطلقوا استراتيجية التعافي المبكر للفترة من 2024 إلى 2028، لدعم بناء القدرة على الصمود على المدى الطويل ومعالجة الأزمة الإنسانية المستمرة في البلاد. واسمحو لي أيضاً أن أسلط الضوء على الأهمية الحاسمة للمشاركة النشطة للدول التي تفرض العقوبات للتخفيف من أي آثار سلبية للعقوبات، وخاصة فيما يتعلق بمسألة الإفراط في الامتثال.

16. دعوني أرحب أيضاً بقرار الحكومة السورية بتمديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة باستخدام

معبري باب السلام والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر أخرى، وهو أمر يظل بالغ الأهمية للوصول إلى المحتاجين في شمال غرب سوريا.

السيد الرئيس،

17. لا تزال سوريا في حالة حرب وانقسام عميقة ونشطة. ولا يزال ملايين السوريين خارج بلدهم أو داخله يكافحون من أجل البقاء في مشهد معقد مع تواجد سلطات الأمر الواقع والجيش الأجنبية والجهات المسلحة غير الحكومية والجماعات الإرهابية المصنفة. ولا يزال أكثر من 100 ألف شخص محتجزين تعسفاً أو مفقودين. والاقتصاد في حالة متردية والبنية الأساسية مدمرة ومتدهورة. وتتزايد معدلات الجريمة المنظمة والأنشطة غير المشروعة، بما لذلك من تأثير اجتماعي سلبي ويولد المزيد من عدم الاستقرار.

18. بعد ما يقرب من أربعة عشر عاماً من الحرب والصراع، لا توجد حلول تكنوقراطية سريعة

لهذه التحديات، التي هي ذات طبيعة سياسية إلى حد كبير. وتعكس هذه التحديات أيضاً المشاركة المباشرة وكذلك المخاوف الأمنية للأطراف الإقليمية والدولية الرئيسية. ويتطلب معالجة هذه القضايا عملية سياسية ذات مصداقية، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن رقم 2254.

19. نحن الآن في لحظة محورية لدفع العملية السياسية إلى الأمام، بالتزام حقيقي وعمل جاد. فالمتغيرات الجيوسياسية قد تبدأ في التحول مرة أخرى قريباً، في اتجاهات يصعب التنبؤ بها. وإذا أبدت جميع الأطراف استعدادها للعمل بشكل بناء ومسؤول وعملي، فسنكون لدينا أفضل فرصة لاستغلال الديناميكيات القائمة والجديدة وتحويلها إلى فرص للتقدم.
20. ماذا يعني هذا عملياً؟
21. من بين الإشارات التي يمكن إرسالها هي استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية. وقد أجرى المبعوث الخاص نقاشات معمقة حول هذا الموضوع خلال اجتماعات أستانا وخلال زيارته للمنطقة، وهو يتطلع إلى إجراء مشاورات مع الحكومة السورية في الأيام المقبلة، وكذلك مع هيئة التفاوض السورية. هذا الأمر من شأنه أن يبعث برسالة واضحة مفادها أن إطار العملية السياسية لا يزال حياً وعاملاً، وأن الحكومة السورية والمعارضة يستطيعان مرشحوها الجلوس معاً ومعالجة القضايا الحرجة التي تُشكل جوهر الصراع السوري الداخلي.
22. ويمكن أن تكون الإشارة الأخرى هي مواصلة العمل على تطوير تدابير لبناء الثقة خطوة مقابل خطوة، في إطار الأفكار المطروحة على الطاولة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات على الأرض وعلى الصعيد الدبلوماسي.
23. ولكن في هذه اللحظة، يُمكن بل ويتعين على جميع الأطراف السورية والدولية أن تفكر على نطاق أوسع، وأن ترسل إشارة بأنها على استعداد لوضع جميع القضايا والمخاوف الحرجة على الطاولة: القضايا السياسية السورية-السورية التي تقع في قلب الصراع، ولكن أيضاً القضايا المتعلقة بالحماية والسيادة والأمن والاقتصاد والعقوبات والمعتقلين والمفقودين واللاجئين وما إلى ذلك - وهي قضايا لا يمكن معالجتها بالكامل إلا بمساعدة الأطراف الخارجية. وقد شارك المبعوث الخاص بعض الأفكار حول كيفية تطوير مسار شامل للخروج من هذا الصراع. ومن ثم فإن الانخراط في مناقشة هذه الأفكار سيكون بمثابة إشارة قوية، في وقت يبدو التغيير فيه محتملاً، بأن حلاً سياسياً تفاوضياً بشأن سوريا، بما يتماشى مع القرار 2254، ليس خارج نطاق قدراتنا الجماعية وإرادتنا السياسية.

السيد الرئيس،

24. وبطبيعة الحال، سوف نواصل مشاركتنا مع المجتمع المدني السوري. وكما سمعتم من أحد المشاركين في غرفة دعم المجتمع المدني الشهر الماضي، نيابة عن العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري، وكما نسمع باستمرار من المجلس الاستشاري النسائي

أيضاً، هناك رغبة قوية داخل المجتمعات السورية في رؤية عملية سياسية تؤدي إلى المصالحة الحقيقية. ويجب أن يكون للمجتمع المدني صوت في هذه العملية. وهنا اسمحوا لي، مرة أخرى، أن أشجع أيضاً جميع الأطراف السورية على ضمان حصول المرأة السورية على مقعد على الطاولة. ويظل هذا عنصر أساسياً في بناء سلام ومستقبل مستدام لسوريا - كما سمعنا في جلسة مجلس الأمن الأخيرة حول المرأة وبناء السلام في بيئة متغيرة.

السيد الرئيس،

25. وفي الختام، اسمحوا لي أن أكرر نداء المبعوث الخاص إلى جميع الأطراف: لتهدئة الوضع العسكري في المنطقة وداخل سوريا، وإعطاء الأولوية لحماية ودعم المدنيين السوريين، بما في ذلك العائدين. كما ندعو الأطراف السورية والدولية إلى العمل مع المبعوث الخاص لتنشيط العملية السياسية وإظهار الاستعداد للمشاركة في معالجة جملة القضايا اللازمة للتوصل إلى حل شامل في ظل حالة عدم اليقين والخطر القائمين في المنطقة. وهو أيضاً الوقت المناسب تماماً لصياغة مسار يسمح للشعب السوري بتحقيق تطلعاته المشروعة، واستعادة سيادة سوريا ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها، وحماية السلم والأمن.

شكراً السيد الرئيس.